

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### 27 - كتاب: الحوالة<sup>(1)</sup>

تعريفها: الحوالة<sup>(2)</sup> مأخوذة من التحويل بمعنى الانتقال، والمقصود بها هنا: نقل الدين من ذمة المُحِيلِ إلى ذمة المُحَالِ عليه.

وهي تقتضي وجودَ مُحَالٍ ومُحَالٍ عليه.

فالمُحِيلُ هو المدين، والمُحَال هو الدائن، والمحال عليه هو الذي يقوم بقضاء الدين. والحوالة تصرف من التصرفات التي لا تحتاج إلى إيجاب وقبول، وتصح بكل ما يدل عليها كأحلتك وأتبعتك بدينك على فلان ونحو ذلك.

مشروعيتها: وقد شرعها الإسلام وأجازها للحاجة إليها، روى الإمام البخاري<sup>(3)</sup> ومسلم<sup>(4)</sup> عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مطل<sup>(5)</sup> الغني<sup>(6)</sup> ظلّم وإذا أتبع أحدكم على مليء<sup>(7)</sup> فليتبّع». ففي هذا الحديث أمر الرسول ﷺ الدائن إذا أحاله المدين على غني مليء قادر أن يقبل الإحالة، وأن يتبع الذي أحيل عليه بالمطالبة حتى يستوفي حقه.

هل الأمر للوجوب أو الندب؟ ذهب الكثير من الحنابلة وابن جرير وأبو ثور والظاهرية إلى أنه يجب على الدائن قبول الإحالة على المليء عملاً بهذا الأمر. وقال الجمهور: إن الأمر للاستحباب.

شروط صحتها: ويشترط لصحة الحوالة الشروط الآتية:

- (1) مختصر الخرقى: ص 72، المغني: 366/4،
- (2) الفروع: 193/4، الأم: 118/7، التنبية: ص 105، منهاج الطالبين: ص 61، المبسوط: 20/52، الجامع الصغير: ص 378، البحر الرائق: 6/266، حاشية الدسوقي: 325/3، المدونة الكبرى: 288/13، الكافي: ص 401.
- (3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 2288).
- (4) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1564).
- (5) المطل: في الأصل المد، والمراد به هنا تأخير ما استحق أداءه بغير عذر.
- (6) الغني: هنا، القادر على الأداء ولو كان فقيراً.
- (7) المليء: الغني المقندر.

(2) الحوالة بفتح الحاء وقد تكسر.

1 - رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحَالِ دُونَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَسْتِذْلَالًا بِالْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ، فَقَدْ ذَكَرَهُمَا الرَّسُولُ ﷺ، وَلِأَنَّ الْمُحِيلَ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ الدَيْنَ الَّذِي عَلَيْهِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ أَرَادَ. لِأَنَّ الْمُحَالِ حَقُّهُ فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ فَلَا يَنْتَقِلُ إِلَّا بِرِضَاهُ.

وقيل: لا يشترط رضاه لأن المحال، يجب عليه قبولها لقوله ﷺ: «إِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»<sup>(1)</sup> ولأن له أن يستوفي حقه سواء أكان من المحيل نفسه أو ممن قام مقامه.

وأما عدم اشتراط رضا المحال عليه فلأن الرسول لم يذكره في الحديث ولأن الدائن أقام المحال مقام نفسه في استيفاء حقه فلا يحتاج إلى رضا من عليه الحق. وعند الحنفية والإصطخري من الشافعية اشتراط رضاه أيضاً.

2 - تَمَاطُلُ الْحَقَّيْنِ فِي الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ وَالْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ وَالْجُودَةِ وَالرِّدَاءَةِ، فَلَا تَصَحُّ الْحَوَالَةُ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ ذَهَبًا وَأَحَالَهُ لِيَأْخُذَ بِدَلَّةٍ فَضَّةً. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ حَالًا وَأَحَالَهُ لِيَقْبِضَهُ مُؤَجَّلًا أَوْ بِالْعَكْسِ.

وكذلك لا تصح الحوالة إذا اختلفت الحقتان من حيث الجودة والرداءة أو كان أحدهما أكثر من الآخر.

3 - استقراؤ الدين، فلو أحاله على موظف لم يستوف أجره بعد فإن الحوالة لا تصح.

4 - أن يكون كل من الحقتين معلوماً.

هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة؟ إذا صححت الحوالة برئت ذمة المحيل، فإذا أفلس المحال عليه أو جحد الحوالة أو مات لم يرجع المحال على المحيل بشيء. وهذا هو ما ذهب إليه جماهير العلماء. إلا أن المالكية قالوا: إلا أن يكون المحيل غر المحال فأحاله على عديم، قال مالك في الموطأ<sup>(2)</sup>: «الأمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجْلِ يَحِيلُ الرَّجْلُ عَلَى الرَّجْلِ بَدِينٍ لَهُ عَلَيْهِ، إِنْ أَفْلَسَ الَّذِي أُحِيلَ عَلَيْهِ أَوْ مَاتَ وَلَمْ يَدْعُ وَفَاءً فَلَيْسَ لِلْمُحَالِ عَلَى الَّذِي أَحَالَهُ شَيْءٌ وَأَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ الْأَوَّلِ»، قال: «وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا».

وقال أبو حنيفة وشريح وعثمان البتي وغيرهم: يرجع صاحب الدين إذا مات المحال عليه مفلساً أو جحد الحوالة.

(1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 2288)، (2) أخرجه مالك في «الموطأ» (الباب: 31/ وأخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1564). المسألة: 1).